

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد

سياسة استهداف التضخم في العراق لمدة (2004 – 2009)

اعداد الطالبة
امنة مشتاق حربي

اشراف الدكتور
باقر كرجي الجبوري

1438 هـ

2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا
مِصْبَاحٌ ۚ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۚ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا
غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُورٌ عَلَى
نُورٍ ۚ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ
لِلنَّاسِ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الى ... من تزال جراحه مخضبة بالدماء ولكنه باقى ... وطنى

الى ... من اثار عرق جبينه درى ... والى الغالى

الى ... من محتى عطفها وحنانها والجنة تحت قدميها ... امى العزيرة

الى ... سنى ورصيدى فى الحياة ... اخوتى واخواتى

لشكر ونقماير

شكراً ... لرب الارض والسماء شكراً للمنعم الخلاق وأوفر العطاء ...

شكراً ... لرسول الحق الممجد ... المصطفى المختار محمد ...

شكراً ... لاستاذي ومشرفي الدكتور (باقر كرجي الجبوري)

لتوجيهي نحو هدفي والسير فيه ...

قائمة المحتويات

التسلسل	التفاصيل	رقم الصفحة
	ألاية قرآنية	ا
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ت
	فهرس المحتويات	ث
1	المقدمة	1
2	المبحث الاول : مفاهيم التضخم	10-2
3	المبحث الثاني : مفاهيم سياسة استهداف التضخم	17-11
4	المبحث الثالث : التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2009)	30-18
5	الخاتمة	31
6	المصادر	33-32

أهمية البحث :

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ارتبطت هذه الظاهرة بأغلب البلدان واختلفت حدتها باختلاف الاوقات التي سادت فيها وباختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها.

أدى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التضخم إلى تباين آراء المفسرين لها على اختلاف الحقب الزمنية، وباختلاف المدارس الاقتصادية التي حاولت تسليط الضوء عليها، والتطرق للأسباب المؤدية لها.

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في التأثير السلبي لظاهرة التضخم بما يشمله من آثار إجتماعية وإقتصادية متعددة مما يقتضي ضرورة البحث عن حلول عملية لمواجهة هذه الظواهر ...

فرضية البحث :

توجد علاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة والتغيير في النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدلات البطالة.

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى عرض ظاهرة التضخم وبيان أثرها علي النواحي الإقتصادية والإجتماعية المختلفة فضلا عن إستعراض أهم السياسات لمواجهة هذه الظاهرة ...

خطة البحث :-

- أولاً : مفاهيم التضخم .
- ثانياً : مفاهيم سياسة استهداف التضخم .
- ثالثاً : التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة من (2004-2009) .

المبحث الاول

مفاهيم التضخم

يعد التضخم مشكلة متأصلة في التاريخ الاقتصادي فوجوده مرتبط بظهور النظم الاقتصادية الدالة على وجود الفكر والمدارس والنظريات وما من حضارة تميزت بنشاط اقتصادي مميز ونظام نقدي واسع وكيان سياسي مستقل ألا وظهرت بوادر التضخم في اقتصاداتها.

وسنلقي الضوء في هذا المبحث بشكل مركز على الاتي

- 1- التضخم : يعد مشكلة متأصلة في التاريخ الاقتصادي فوجوده مرتبط بظهور النظم الاقتصادية الدالة على وجود الفكر والمدارس والنظريات وما من حضارة تميزت بنشاط اقتصادي مميز ونظام نقدي واسع وكيان سياسي مستقل الا وظهرت بوادر التضخم في اقتصاداتها .
- 2- مفهوم التضخم عند الكلاسيك : فسر التضخم عند الكلاسيك من خلال نظريتهم (نظرية كمية النقود) التي ترى ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين كل زيادة في كمية النقد المتداولة وارتفاع مستوى العام للأسعار .¹
- 3- مفهوم التضخم عند المدرسة الكينزية : فسر كنز التضخم بزيادة حجم الطلب الكلي اي (طلب على السلع والخدمات والنقود) على حجم العرض الكلي بزيادة محسوسة و مستمرة مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار .
- 4- مفهوم التضخم عند المدرسة النقودية : ظاهرة نقدية ليست لها صلة بثبات الاجور ونقابات العمال ، والسبب الرئيسي لها هو زيادة كمية النقود بسرعة اكبر من زيادة الانتاج اذ ان المتغير الرئيسي الذي ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تغيرات هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج وليس اجمالي كمية النقود .²

1 (ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص266 .

2 (رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 ، ص-ص 53-63 .

على نبع صايل ، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-2000) والسبل المقترحة لمعالجته ، رسالة ماجستير ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004 ، ص13 .

اولاً : وجهة نظر المدارس الاقتصادية في التضخم :

يعد التضخم مشكلة متأصلة في التاريخ الاقتصادي فوجوده مرتبط بظهور النظم الاقتصادية الدالة على وجود الفكر والمدارس والنظريات وما من حضارة تميزت بنشاط اقتصادي مميز ونظام اقتصادي واسع وكيان سياسي مستقل الا وظهرت بوادر التضخم في اقتصاداتها .

1- مفهوم التضخم عند الكلاسيك : فسر التضخم عند الكلاسيك من خلال نظريتهم (نظرية كمية النقود) التي ترى ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين كل زيادة في كمية النقد المتداول وارتفاع مستوى العام للأسعار ، اي انه كلما زاد المعروض النقدي المتداول حصلت مظاهر تضخمية تنعكس اساساً في ارتفاع الاسعار بافتراض ثبات العوامل الاخرى مثل سرعة دوران النقود وحجم المبادلات .
توجد صيغتان لنظرية كمية النقود هما :

أ- صيغة ارفينج فيشر :

تفسر التضخم عن طريق تحديد للكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار هو التقلبات التي تطرأ عليه ، فالنسبة لانصار نظرية المبادلات (اقتصاديو الكلاسيك) فانهم ينظرون الى ان المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط ، ذلك لان نظريتهم تفترض ثبات حجم الناتج المحلي في الابد الطويل اذ إن الاقتصاد في الابد الطويل يميل للانتاج عند مستوى العمالة الكاملة ، كما ان سرعة دوران النقود ثابتة في الابد القصير و تميل للثبات في الابد الطويل ايضاً .
بسبب هذا الثبات فان قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود (M) فانها تسبب تغيرات تناسبية في قيم الانتاج (أي حجم الانتاج T مضروباً بالمستوى العام للأسعار P) ، بما ان حجم الانتاج من السلع والخدمات يتحدد اساساً بعوامل العرض (العمل ، رأس المال العيني ، رأس المال البشري والموارد الطبيعية ، ونظراً لان النقود محايدة (حيادية المتغيرات النقدية على المتغيرات الحقيقية) فان النقود لن تؤثر في الانتاج .¹

1 (فايز ابراهيم حبيب ، مبادئ اقتصاد كلي ، ط4 ، جامعة الملك سعود ، مطبعة الفرزدق التجارية ، الرياض ، 2000 .

ان الانتاج يتحدد يعرض عناصر الانتاج والتقنية المتاحة فان اجراء البنك المركزي بزيادة عرض النقد بسبب تغيرات تناسبية في القيمة التقديرية للانتاج P.T وهذه التغيرات تنعكس بالتغيرات في المستوى العام للأسعار (P) .
ترجع هذه النظرية بسبب التضخم الى تزايد كمية النقود مستندة الى جانب عرض النقد بمعنى ان قيمة النقود تخضع لذات القوى التي تخضع لها السلع في السوق والتي تتحدد بتساوي العرض مع الطلب عند نقطة التوازن .
يمكن توضيح الصيغة اعلاه رياضياً كالآتي :

$$Ms \cdot V = P \cdot T$$

إذ ان :

Ms : كمية النقود المتداولة (المعروضة) .

V : سرعة تداول النقود .

P : المستوى العام للأسعار .

T : حجم الانتاج .

ب- صيغة كامبردج :

استطاع اقتصاديو كامبردج امثال مارشال وبيجو وغيرهم تحين الصيغة السابقة و ادخال تعديلات جوهرية عليها بادخال فكرة الطلب على النقود (اي حجماً لارصدة النقدية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها لاغراض المعاملات الى جانب عرضها . فوفقاً لهذه الصيغة يكون المستوى العام للأسعار مستقراً اذا كانت الكمية المطلوبة من النقود تساوي الكمية المعروضة منها وكالآتي ¹ :

$$Ms = Md$$

اذ ان :

Ms = عرض النقد .

Md = الطلب على النقد .

1 (حسام داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، جامعة البلقاء التطبيقية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010 ، ص75 .

يمكن صياغة معادلة التوازن كالآتي :

$$Ms = K . P . Q$$

Or

$$P = Ms / K . Q$$

اذ ان :

P = المستوى العام للأسعار .

Q = قيمة الناتج القومي او الدخل الحقيقي .

K = الرصيد النقدي الذي يرغب الافراد الاحتفاظ به .

إذ يمثل Ms جانب العرض على النقود (Q , P , K) جانب الطلب عليها ، فإذا ازداد الجانب الايمن من المعادلة عن الجانب الايسر او العكس فإن المستوى العام للأسعار لابد ان يتغير ويتحقق بالتالي التوازن عند مستوى جديد من الاسعار ، فإذا افترضنا ان العرض النقدي زاد وظلت النسبة التي يحتفظ بها الافراد من الدخل كرصيد نقدي ثابتة ايضاً لثبات سرعة دوران النقود في الامد القصير فضلاً عن بقاء الناتج القومي ثابتاً نظراً لوجود حالة التوظيف الكامل فان الاثر النهائي سيكون ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس نسبة الزيادة بعرض النقد .¹

وبهذا نستنتج ان تغير معادلة كميردج لارتفاع الاسعار تستند الى الافتراضات نفسها التي تستند اليها نظرية فيشر على الرغم من انها ترجع التضخم لاختلال العلاقة بين العرض النقدي والطلب النقدي² ، اذ ان التضخم عند الكلاسيك ظاهرة نقدية ترتبط بكمية عرض النقد ، كحالته تضخ فائض طلب اي ان ارتفاع كمية النقود ستولد ضغطاً على الطلب على المنتجات المعروضة المحدودة ، فارتفاع الطلب الكلي يرفع من المستوى العام للأسعار .³

1 (الحلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة د. عطية مهدي سلمان ، مراجعة د. عبد المنعم السيد علي ، ج2 ، المستنصرية ، بغداد ، 1980 ، ص ص130-139 .

2 (ناظم محمد نور الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص266 .

3 (فايز ابراهيم حبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط4 ، جامعة الملك سعود ، مطبعة الفرزدق التجارية ، الرياض ، 2000 ، ص327 .

2- التضخم عند المدرسة الكينزية :

قدم كينز تحليلاً مخالفاً لنظرية كمية النقود بتركيزه على التقلبات في مستوى الانفاق القومي بوصفه المحور الرئيس لمستوى الاسعار وذلك باستخدام ادوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعدل بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود .

فسر كينز التضخم بزيادة حجم الطلب الكلي اي (طلب على السلع والخدمات والنقود) على حجم العرض الكلي بزيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار ويشمل فائض الطلب في سوق السلع وفي سوق عوامل الانتاج و اللذان يكونان معاً الفجوة التضخمية¹ .

وقد استند كينز التضخم الى انهيار الكفاءة الجدية لرأس المال عند ما تبدأ احقاق التكاليف (ارتفاع معدلاتها) والمنافسة بالضغط عليها حتى تنهار فيهم التشاؤم وتنتشر البطالية وينخفض الاستثمار ويحدث ذلك بشكل سريع بفعل المضاعف الذي يعمل بشكل عكسي ويرفع سعر الفائدة فيزداد التفضيل النقدي من خلال تأثير التوقعات فتحدث الازمة ويعتقد المؤيدون لنظرية كينز ان السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن ان تنخفض معدلات التضخم ، لكنهم يعتقدون ايضاً انها سوف تأخذ وقتاً طويلاً جداً لكي تؤدي دورها بنجاح وان العملة والناتج سوف يكونان تحت مستوياتها التوازنية في الاجل الطويل خلال هذه المدة ويخلصون الى ان تخفيض التضخم من خلال استخدام سياسة مالية ونقدية مرنة يعد مكلفاً للغاية ، وبسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية والمقيدة فان كثير من الكينزيين لم يكن معظمهم يؤيدون استخدام سياسات اخرى تندمج مع سياسات اخرى مالية ونقدية اقل توسعاً مثل برامج ترشيد الاسعار ، الاجور التي طبقت في الولايات المتحدة الامريكية في عهد كارتر ضمن محاولة لتحقيق معدل تضخم اقل انخفاضاً² .

1 (عبد القادر رمضان محمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط1 ، جامعة الاسكندرية ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، القاهرة ، 2004 – 2005 ، ص-ص 173 – 176 .

2 (رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 ، ص – ص 53 – 63 .

3- التضخم عند المدرسة السويدية (نظريات التوقعات) :

ان اهمهم ماجاءت به المدرسة السويدية بإنها تحمل من التوقعات (Expections) اهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم ، فهي تبدأ تحليلها بان كل وحدة اقتصادية امامها حجم معين من المعلومات وعند وضع التوقعات التي يبني عليها اتخاذ القرارات في المستقبل فلا بد من استخدام تلك التوقعات افضل استخدام لكي تكون رشيدة ¹ ، كما يشيرون الى فكرة نواة التضخم والتي تقتضى وجود زخم العملية التضخم ² (وهي قوة دافعة متأصلة في عملية التضخم ، وليست امراً ظاهرياً ، يختلف المدافعون من وجهة نظر التوقعات الرشيدة مع الكنزيون النقديين ، فهم يعتقدون بعدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الاجل القصير ³ كما انهم ينتقدون الدراسات التي تزعم ان التكاليف مرتفعة فهم يرون ان الافراد سوف يتحققون ان تضخماً اقل سوف يحدث في المستقبل على اعتبار ان التوقعات تعدل على اساس منطقي ⁴ اذا ما اعلن البنك المركزي عند تنفيذه السياسة اقل توسعية وبالتالي تتعدل الاجور والاسعار لكن الناتج والعمالة سوف يظلان كما هو ، وبما ان تم اعتبار عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة فان معدل التضخم يمكن تخفيضه بدون تكاليف . ⁵

1 (بول سام ولسون وآخرون ، الاقتصاد دار ماكجرو هيل ، 200 ، ص 736 .

2 (مايكل ايد جمان ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، 1999 ، ص - ص 425-426 .

3 (جيمس جوار تيني ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ ، الرياض ، 1988 ، ص - ص 306-308 .

4 (رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، ط 1 ، القاهرة ، 1996 ، ص - ص 58-74 .

5 (نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، مؤسسة الثقافة الجامعية القاهرة ، 1973 ، ص - ص 73 - 78 .

4- التضخم لدى المدرسة الهيكلية :

تكن الجذور الفكرية للنظرية الهيكلية في تفسير التضخم بكتابات عدد من الاقتصاديين مثل تشاد لشولتز في دراسة له عن " تحليل الاتجاهات المعاصرة للتضخم في الولايات المتحدة " والتي نشرت عام 1959 . وفقاً لشولتز فان تحليل التضخم يفسر عادة عن وجود خلل هيكلية ناشيء اساساً عن تغير هيكل الطلب مع عدم امكانية مجاراة هيكل الفرص للتغير الذي حدث في هيكل الطلب .

ولعلنا نجد ان شولتز حل فكرة التضخم الهيكلية بشكل مماثل للتحليل الكينزي الذي يستند الى العلاقة بين قوى الطلب الكلي والفعال والعرض الكلي ، الا ان الهيكلين المعززين في هذا الصدد هم الاقتصاديون الذين تناولوا ولو تحليل التضخم بالبلاء المختلفة وعلى الاخص كتاب امريكا اللاتينية ، وهو اتجاه ينظر الى الظاهرة التضخمية على انها تعبر عن اختلالات هيكلية (structural imbalance) داخل الاقتصاد القومي ، وهي اختلالات تلازم اوضاع التخلف الاقتصادي وتحديات التنمية الاقتصادية .

ويرى بعض الاقتصاديين ان التضخم الذي تعرضت له البلدان النامية هو تضخم هيكلية اذ تتعرض الاسعار الى ضغط شديد خاصة في اوقات التنمية الاقتصادية بسبب الاختلافات التي يتعرض لها جهاز الاسعار في البلدان النامية لأنها تتحدث عن التضخم المتولد في هذه البلدان بفعل ماتعانيه من اختلافات هيكلية بنيانها الاقتصادي والتي تعد من مصادر تخلفها .¹

1 (مايكل ايد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، 1999 ، ص - ص 425 - 426 .

ثانياً : المساهمات الحديثة في تفسير وعلاج التضخم :

1- خفض الاتفاقات الاجمالية :

ان الارتفاع كبير الحجم في النفقات الاجمالية هو الذي يولد التضخم وتكون السياسة واضحة في المقابل خفض النفقات الاجمالية الا ان هذه السياسة مكلفة ، فالاثار الاولى لتخفيض النفقات الاجمالية هو نقص في الناتج والعمالة اكثر مما يكون في الاسعار مالم تكون هذه السياسة المضادة للتضخم موثوق فيها بدرجة عالية او تكون الاجور مرنة ، واذا ما اردنا تخفيض معدل التضخم يستخدم رفع نسبة التضحية التي هي تكلفة الناتج التي يتم التخلي عنها لخفض معدل التضخم درجة واحدة ، وبالرغم من ان هذه التكلفة يمكن التدرج بها وخلال مدة زمنية معينة ، الا ان هناك من يرى ضرورة النزول بمعدل التضخم المرتفع دفعة واحدة في وقت محدد ، ويجادل انصار التوافق التدريجي ان هذا اقل تكلفة لانه يلزم الاجور والاثمان للزجة بان تتوافق ، بينما يجادل انصار معالجة الدفعة الواحدة من ناحية اخرى ، وحجتهم في ذلك ان التحول المفاجيء في السياسة ضروري لتغيير توقعات الافراد وذلك ان الافراد لن يعتقدوا في ان الحكومة سوف تلتزم بالسياسة التدريجية لقوة مناسبة لخفض التضخم الى معدل المستهدف .

2- سياسات الدخول in come publics

كان اتجاه سياسة الدخول في تغيير التضخم نفس اتجاه النفقات الاجمالية الا انها تختلف عنها في ان سياسة خفض النفقات الاجمالية هي سياسة غير مباشرة في حين سياسة الدخول هي سياسة لممارسة سيطرة مباشرة او يقع على الاجور والاثمان ، وتحاول ان تخفض تكلفة النزول بمعدل التضخم الى الاسفل ، ولكنها بدلا من ان تعمل م خلال تعبير البطالة فانها تركز على تعبير توقعات الائتمان ، فالكثير من انواع التضخم دفاعي بسبب ان هؤلاء العالمين الذين يقدمون طلباتهم برفع اجورهم والشركات التي ترفع اثمانها - يتوقعون من غيرهم ان يفعلوا ذلك وان لا يرغبوا بالتخلف عن العمل ، ويبدووا من الواضح انه منعاً لزيادات ضخمة في الاجر والاثمن وتعد صيغة السيطرة على الاجر والاثمن الاكثر جموداً لسياسات الدخول .¹

1 (توماس ماير دوستييري جيمس س الير روبرت ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ.د. السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص 432 .

3- ربط الاتفاق بالارقام القياسية :

بسبب ارتفاع التكاليف التي ترتبط بتخفيض التضخم فان بعض الاقتصاديين يوصون بربط الانفاق بالارقام القياسية وهو منهج يهدف الى التغلب على مشاكل التضخم بدلاً من تخفيفه ، ويعد هدف ربط المدفوعات اذ ترتبط الاجور النقدية بالرقم القياسي لاسعار المستهلك و بها الشرط تزداد الاجور النقدية اليأ عند ارتفاع الرقم القياسي لاسعار المستهلك وبالمثل تربط كل من الاجور والمرتبات والمعاشات وكذلك القروض ووثائق التأمين ¹ ، كما تعطي ايضاً المدفوعات التحويلية الحكومية والنظام الضريبي ، والجدير بالذكر ان هذه العملية قد لا يكون مرغوباً منها او عند حدوث التضخم بمعدل معتدل بسبب تكاليفها الا انها تصبح اكثر فعالية عند مستويات التضخم المرتفعة بسبب ارتفاع التكاليف المصاحبة لمعدلات التضخم المرتفعة والمتغيرة فضلاً عن ذلك فان هذه العملية قد تجعل من الايسر لصانعي السياسة ان ينتهجوا تلك السياسات المالية والنقدية الاقل توسعية .²

4- التوقعات المكيفة وتوقعات الانحدار الذاتي :

ويقصد بها المنهج التكيفي (الذي ينظر الى الخلف) وينص على ان الافراد يشكلون توقعاتهم ببساطة وبشكل تلقائي بناء على معلوماتهم السابقة ، وبموجب هذه الفرضية يقوم العاملون والمنشآت باعداد توقعات عن المعدلات المستقبلية للتضخم من خلال حساب المتوسط المتحرك لمعدلات التضخم الحالية والماضية ومن المفترض ان تكون اوزان المتوسط المتحرك اعداد ثابتة وتنسم باستقلالية عن البيئة الاقتصادية التي تشمل السياسات المالية والنقدية المتخذة من قبل الحكومة بهذا الشأن ويتم التركيز في هذه الحالة على التوقعات النفسية او الذاتية .³

1 (توماس ماير دونسيرى جيمس اليبير روبرت ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ.د السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص 432 .

2 (مايكل ايد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، 1999 ، ص - ص 425 - 426 .

3 (جيمس جواز تيني ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلية ، الاختيار العام والخاص ، دار المريخ ، الرياض ، 1988 ، ص - ص 306 - 308 .

المبحث الثاني

مفاهيم سياسية استهداف التضخم

- 1- مفهوم سياسة استهداف التضخم : تعد من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب ادارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم ، وتتمثل هذه السياسة في اعلان صريح من قبل السلطة النقدية بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستو محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة .¹
- 2- مفهوم سياسة استهداف التضخم : يعرف بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالاعلان عن هدف رسمي لمجالات او فترات او هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لمدة زمنية واحدة او اكثر مع الاعتراف الظاهر بان تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الاول للسياسة النقدية .²
- 3- سياسة استهداف التضخم : سياسة كلية تهدف الى تحقيق مستو منخفض من التضخم مع المحافظة على تحقيق مستو مرتفع للنمو الحقيقي ، وبطالة منخفضة و استقرار مالي والمحافظة على نسبة عجز معقولة وليست مفرطة .³
- 4- سياسة استهداف التضخم : النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وانما استهداف معدل التضخم بشكل مباشر وذلك من خلال قيام البنك المركزي بالاعلان عن معدل تضخم مستهدف ضمن مدى زمني معين .⁴

1) Eser tutar , " inflation targetion indeveloping countries and its applicability to the Turkish economy " , mn thesis of artsin

2) Economics , faculty of the Virginia plytechnic instituteand state . july , 2002 .

3)B. S . T & Bernanke & f.s lau bach & A.S Mishkin & A . S sposen , inflation , targeting ; lesson s frome the international experience " , princeton university , press , uk , 1998 , p.10 .

4 (المعهد المصري المصرفي ، سياسة استهداف الضخم ، وقائع الندوة الثانية ، القاهرة ، مصر ، ديسمبر 2003 ، ص17 .

اولاً : متطلبات تطبيق سياسة الاستهداف

اذا كانت فعالية السياسة التقليدية في الحد من التضخم تنصرف الى الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار الاسعار ، فان فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية السلطة النقدية في المدى الطويل ، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط (العامة ، الاولية) اذ تدل الشروط العامة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه ، في المقابل تدل الشروط الاولية على فعالية السياسة النقدية .

1- الشروط العامة لاستهداف التضخم :

المعايير او الخصائص التي يجب ان تتميز بها الدولة حتى يمكن ان تصنف ضمن الدول التي تستهدف التضخم ، واذا حصل نقص في شرط من هذه الشروط فلا تستطيع الحكم على انها مستهدفة للتضخم بالرغم من توافر الشروط الاخرى .

ويحدد F.S.Mishkin خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم هي :¹

- أ- اعلان عام لاهداف رقمية للتضخم لمدة متوسطة الاجل .
- ب-التزام مؤسساتي بان هدف استقرار الاسعار هو الهدف الاول للسياسة النقدية في الامد الطويل مع الالتزام او التعهد بتحقيق الهدف .
- ت- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات ليس كمجرد مجاميع نقدية او اسعار صرف .
- ث-زيادة شفافية السياسة النقدية ومصادقيتها من خلال التواصل مع الجمهور والاسواق المالية وتبادل المعلومات معها .
- ج-زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية انجاز الهدف النهائي من خلال اخضاعه للمساءلة .²

1) Mishkin . F. S , " Inflation targeting " , July , 2001 , P.10 .

2) Mishkin . F.S " Inflation in Emerging market countries " , Amerian Economic , Vol go , No 2 , may 2000 , P 105 .

2- الشروط الاولى (الاساسية)

توجد ثلاثة شروط اولية لفعالية سياسة استهداف التضخم هي :

أ- استقلالية البنك المركزي :

يعد من اهم الشروط الاولى التي تساعد البنك المركزي للوصول الى الهدف النهائي من استخدام سياسة نقدية وتعني باستقلالية البنك المركزي اعطائه قدرأ اكبر من الحرية في استخدام سياسته النقدية وتوجيه ادواتها بشكل فعال لبلوغ اهدافها ويتميز البنك المركزي بثلاثة خصائص :¹

1- انفصالية كاملة لمجلس صناعي السياسة للبنك المركزي عن رجال السياسة او السياسيين وان يكون الاعضاء تم تعيينهم من ذوي الخبرة لمدة طويلة من الاستغناء من خدماتهم .

2- اعطاء البنك المركزي امر رسمي معطي لتحقيق استقرار الاسعار كهدف اولي يسعى الى تحقيقه ويمكن ان يتضح ذلك من دخول تضارب مع بقية الاهداف .

ب- امتلاك هدف وحيد :²

يعني هذا الشرط توفر هدف واحد لسياسة استهداف التضخم هو معدل او مدى محدد للتضخم لمدة زمنية محددة اي تخلي البنك المركزي عن اي استهدافات اسمية مثل الاجور او سعر الصرف الاسمي يمكن ان تتعارض مع تحقيق الاستقرار الاسعار في الامد الطويل .

ج - وجود علاقة مستقرة بين ادوات النقدية ومعدل التضخم .³

1) F.S Mishkin , " Inflation targeting " , July ,2001 , Cit , P.12 .

2) F.S Mishkin , "" inflation targeting in emerging countries , op-cit , P.106 .

3) المعهد المصرفي المصري ، الندوة الثانية ، السياسات الاقتصادية الكلية والاداء الاقتصادي الكلي ، اكتوبر ، 2003 ، ص8 .

ثانياً : مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم :

1- مزايا سياسة استهداف التضخم :

هناك العديد من الفوائد والايجابيات والتي حققتها الدول المتقدمة والنامية التي طبقت سياسة استهداف التضخم خلال الخمس عشرة سنة السابقة ومنها :

أ- يمكن للدول المطبقة لسياسة استهداف التضخم من الوصول الى نسبة منخفضة ومستقرة للتضخم في الامد الطويل والذي بدوره يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ، فقد أكد ستيمدث ان الدول التي تنتهج تلك السياسة الجديدة تمكنت من خفض كل من معدلات التضخم وهامش الخطأ في حساب التضخم في سياساتها النقدية .

ب- خلق الشفافية و اليقين وتفهم الكبر لدى عملاء السوق كافة لتوجيهات السياسة النقدية مما يؤدي في النهاية لخلق المصادقية في البنك المركزي وقدرته على الوفاء بالتزاماته .

ج- استخدام سياسة استهداف التضخم كمقياس او معيار فاعلية السياسة النقدية بشكل اكثر دقة من استخدام سياسة تقليدية ، تعطي السياسة الاولى امكانية مقارنة الفجوة بين معدل التضخم المحقق والمستهدف بحيث يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية في المستقبل من حيث درجة مرونتها او تشددتها في تحقيق اهدافها .

د - يوفر استهداف التضخم الحافز القوي لاجداث التغير المؤسسي باعطاء البنك المركزي قدراً اكبر من الاستقلالية وتكوين الهيكل المؤسسي والتنظيمي المستقر بينه وبين السلطة المالية (الحكومية) مما يعزز دول البنك المركزي من تدخل السياسة المالية والسياسة النقدية .

هـ- تعزز هذه السياسة من وظيفة المساءلة اذ يحاسب متخذ القرار في البنك المركزي اذا كانت النتائج اقل من المحددة في الاهداف الرئيسية .

ز - ان الهدف الصريح المعلن للسياسة النقدية سوف يجلب الاهتمام العام على النمو الاقتصادي الذي يجعل البنك المركزي قادراً على تحقيق الانجاز في الممارسة كما تساعد على توفير القياس المنطقي للنمو الاقتصادي وبذلك يجعل من الانجاز قابل للقياس .¹

ح - ان نظام استهداف التضخم يمكن ان يوفر ملاذ اسمي للسياسة النقدية يتضمن زيادة شفافية وزيادة مسؤولية البنك المركزي وزيادة امكانية مصداقية البنك المركزي في مكافحة التضخم وتقليل احتمال وقوع الدولة في لولب تضخمي .

ط - التضخم المستهدف يجعل العلاقة بين التضخم والنقود غير حرجة في نجاحها او لا تتعرض للانتقاد .

ي- مرونة التغيرات في ظل سياسة استهداف التضخم التي تمكن السياسة النقدية من التكيف مع الارتفاع المؤقت في معدل التضخم والذي لا يؤثر في تحقيق المعدل المستهدف وهي بذلك تختلف عن الاستهدافات الوسيطة الاخرى كسعر الصرف وعرض النقد .²

ك - تساعد سياسة استهداف التضخم المستثمرين وحتى المستهلكين على معرفة معدلات التضخم وتكاليف الاقراض بصورة افضل مما يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك ويقلل من مخاطر تقلبات الاسعار وتكاليف الاقراض ويوفر استقراراً اقتصادياً .³

1 (المعهد المصرفي المصري ، الندوة الاولى ، السياسات الاقتصادية الكلية والاداء الاقتصادي الكلي ، اكتوبر ، ص5 .

2 (المعهد المصرفي المصري ، الندوة الثانية ، السياسات الاقتصادية الكلية والاداء الاقتصادي الكلي ، ص7 .

3 (سعود بن هاشم جليدان ، سياسة استهداف التضخم ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ،

2- العيوب الموجهة لسياسة استهداف التضخم :

- لقد وجدت لسياسة استهداف التضخم العديد من الانتقادات والتي من بينها :
- أ- يؤدي التركيز على معدل رقمي لمعدل التضخم الى تقليل قدرة ومرونة البنك المركزي على تنفيذ سياسته النقدية في التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية .
- ب- ان مصداقية البنك المركزي ليست مرهونة بنجاحه في تحقيق معدل التضخم مستهدف فقط ، فهو مسؤول رئيس ايضاً عن حالة النشاط الاقتصادي في الاسواق ومدى الاستقرار فيها ودرجة التشغيل (نسبة البطالة) ، يعد احد الاطراف المهمة التي تشكل وتتخذ سياسات الاقتصاد الكلي .
- ت- يعتقد ستيغتز (Stigitz) ان اطار سياسة التضخم المتسهدف ماهي الا بدعة ابتكرت من قبل مديري البنوك المركزية ، وانها ستواجه عندما تتعرض لاختبارات جديدة اذ ان التضخم في الكثير من الدول النامية تواجه حالياً معدلات تضخم اعلى ، ليس بسبب سوء الادارة الشاملة ، بسبب ارتفاع اسعار النفط والسلع الغذائية ، ولان هذه البنود تشكل حصة اضعف كثيراً في ميزانية الاسرة المتوسطة مقارنة بمثيلاتها في البلدان المتقدمة ، و بالتالي فان القيام برفع اسعار الفائدة في البلدان النامية لن يؤثر في الاسعار الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير في حيث قد يكون ملائماً لاقتصادات الصناعية الكبرى .
- ث- يرى بعض الاقتصاديين ان تراجع معدلات التضخم واستقراره ينسب الى تحرير التجارة وتطور قطاع الاتصالات وغيرها وليس الى تبني سياسة استهداف التضخم فقط .

- ه - ان توجيه ذهن الجمهور وحيد هو استهداف التضخم يعزز مبدأ الشفافية لانه يصرف الاهتمام عن اهداف اخرى مهمة مثل معدل نمو الناتج الاجمالي و معدلات البطالة التي يجب ان توفر فيها مبدأ الشفافية ايضاً .¹
- و - يؤخذ على استهداف التضخم وجود اوقات ابطاً زمنية طويلة في عمليات التنبؤ بمعدلات التضخم وبالتالي يصعب على السلطة النقدية التحكم في معدل التضخم وتجنب الانحرافات التي تضعف من مصداقية البنك المركزي .
- ز - ان وجود اهداف اسمية صارمة للتضخم يمكن ان تقلل من مرونة السياسة النقدية من اجل توجيه الاصح لاهداف السياسة الاخرى .²

1 (ناجي التوني ، استهداف التضخم والسياسة النقدية ، اصدارات جسر التنمية ، 2000 ، ص6 .

2 (سعود بن هاشم جليدان ، سياسة استهداف التضخم ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، 2010 .

المبحث الثالث

اولاً : التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2009)

المحور التاريخي الاقتصادي

يعد تعرض العراق لثلاث حروب مدمرة وحصار اقتصادي فرضته الامم المتحدة آنذاك ، تدني نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ مايقارب 800 دولار بعد ان كان 8000 دولار قبل عام 1980 ، رافقت ذلك اقتصاد مثقل بالمدىونية الخارجية التي زادت مبالغها الى 120 مليار دولار ، وجهت لتمويل ماكنة الحرب ، اذ انتهى العراق بديون لايقوى على تسديدها زادت على نسبة اضعاف ناتجه المحلي الاجمالي وفاقته سبعة اضعاف حجمه تجارته الخارجية في حين انتهت البلاد الى مؤشرات صحية وتعليمية عدت الادنى من بين دول العالم ، ان حالة التجذر في الظاهرة التضخمية والناجمة من ضغوط الطلب الكلي ادت الى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالارصدة النقدية ازاء المعروض من تلك الارصدة مما يعكس زيادة في سرعة تداول النقد وزيادة في التوقعات التضخمية في وقت محدد ، اذ صارت الاخيرة المصدر الرئيسي لاستمرار الظاهرة التضخمية وفي ضوء ذلك فان مصادر الظاهرة التضخمية وسياساتها الراهنة في العراق المباشرة وغير المباشرة تنطلق من بعض الاساسيات الواقعية او التحرر من بعض السياسات والاعباء الموروثة والتي يمكن تلخيصها بالاتي :

- ان التحرر الجزئي (Partial Liberalization) لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي قد ترجمت الى حالة هيجان في المستوى العام للأسعار ما اثار في الوقت نفسه ان الاسعار النسبية لبعض السلع الحاكمة لها اثر على المستوى العام للأسعار ومن ثم التحكم في اتجاهات الظاهرة التضخمية .
- ان التدخل الاداري الحكومي المرتبك سواء على مستوى ادارة نظام البطاقة التموينية او توزيع الوقود من منافذ التوزيع والمحطات الرسمية ، ادت الى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه ولدت اسواقاً سوداء او رمادية فاقت قدرة الاقتصاد الوطني والمواطن على التحمل .¹

(1) د. هدى العزاوي ، درر الضرائب في تمويل الموازنة العامة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الضريبي الاول للفترة (17-18) ، 2001 ، بغداد ، ص 17 .

- ان توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية ، والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية والميزة المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض اثمانها النسبية ، ادى الى احلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية واقليمية على وفق الاسعار العالمية لها .
- اخذت اسعار الخدمات تلاحق اسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها ، بعد ان كانت تتباطأ لسنوات عند ملاحقها لاسعار تلك السلع . وعلى هذا الاساس بدأت الخدمات تتزايد اسعارها بمستويات تجارية (commercialized) وعلى رأسها خدمات الايواء وايجار الدور السكنية موضحين ان نقصا حاداً في الطلب على وحدات السكن يمثل الاساس في تكوين الظاهرة التضخمية الذي تمثله فجوة السكن البالغة مليوني وحدة سكنية حالياً ترتفع الى 4 ملايين وحدة سكنية على وفق تعريف العائلة والسكن اللائق .
- من ناحية اخرى ادت اخفاقات الحكومة الانتقالية المتعاقبة (بعد اتفاقية نقل السيادة في 2014/6/30) في مجالات عدة الى استفحال ظاهرة التضخم ومن ابرز تلك الاخفاقات :
- التدهور المستمر في الملف الامني واتساع نطاق عمليات تخريب البنية التحتية والمنشآت الخدمية والانتاجية وبخاصة المنشآت النفطية وقطاعات الكهرباء والماء .
- الاخفاق في عملية اعمار البنية الانتاجية ومشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة المخربة وخاصة في مجال صناعة تصفية النفط والكهرباء والمياه والصرف الصحي .
- ارتفاع معدلات الفساد الاداري والمالي بين موظفي الدولة وعلى كافة المستويات .
- التحويل الذي طرأ على هيكل الطلب عام 2003 وما بعدها نتيجة للتحسن الذي طرأ على الوضع المعيشي للأسرة العراقية وارتفاع سلم الرواتب من ناحية ورفع الرسوم والضرائب الكمركية على السلع .¹

1 (د. فلاح خلف الربيعي ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، بغداد ، 2006 ، ص - ص 34 - 35 .

من متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي :
نجحت الكثير من الدول وكما لاحظنا في تطبيق سياسة استهداف التضخم كنيوزلندا ، كندا ، بريطانيا ، كوريا الجنوبية ، المكسيك ، وغيرها من تحقيق معدلات او المدى المستهدف خلال مدة زمنية وجيزة .

ان اول ما قامت به هذه البلدان في الاعتماد على سياسة استهداف التضخم هو تخفيض معدل التضخم الى ادنى مستوياته لذا فالسؤال عن مدى امكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في العراق بعد ماتم تخفيض معدل التضخم بعد حرب 2003 .

ان الحكم على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم مرتبط اولاً بمدى توفير شروط تطبيق هذه السياسة ثم تتعلق بمدى امكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل المستهدف .

اولاً : شروط التطبيق .

أ- الشروط العامة :

1- الشرط الاول :

(الاعلان العام عن اهداف رقمية لمعدل التضخم في الاجل المتوسط ، تلزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم او مدى مستهدف في اطار زمني محدد) .

- امكانية تطبيقه :

السلطة النقدية في الاقتصاد العراقي لم تلتزم بتطبيق هذا الشرط فلم ينص القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم (65) لعام 2014 او اي وثيقة صادرة من البنك المركزي على تحديد معدل تضخم او مدى مستهدف خلال اطار زمني معين .

- المعوقات امام تطبيقه :

ان التزام السلطة النقدية بتحقيق معدل تضخم او مدى مستهدف ضمن اطار زمني محدد يتطلب توفر العديد من الوسائل التي تدعم السلطة النقدية لتحقيق هذا الهدف ، ووجود هذه الوسائل في الاقتصاد العراقي هو وجود نسبي ، ومن هذه الوسائل وجود الثقة بادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة في التوجه نحو تحقيق الهدف والسيطرة التامة على الصدمات الخارجية التي يمكن ان تخلق انحرافات تضخمية حادة ، والاهم وجود التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وعدم التعارض في تطبيق اهداف كل منها .

- مدى نجاح هذا الشرط :

ان اعطاء نسبة توفر هذا الشرط في الاقتصاد العراقي يعتمد على امكانية تجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الشرط ، ونى ان الاعلان عن مدى مستهدف للتضخم في الاقتصاد العراقي افضل من الهدف الرقمي وذلك بسبب صعوبة التنبؤ باثر الادوات النقدية والمدة اللازمة لملاحظة تلك الاثار وبالتالي فان احتمال عدم تحقيق المعدل المحدد سوف يكون كبير ، كما ان استهداف مدى من التضخم يساعد في ابقاء بعض المرونة للرد على الصدمات قصيرة الاجل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي ، كما يعطي المدى مجالا واسعا لاستقرار الناتج المحلي وهذا ما يحتاج اليه الاقتصاد في العراق .

2- الشرط الثاني :

(التزام مؤسساتي بان استقرار الاسعار هو الهدف الاول للسياسة النقدية في الامد الطويل مع الالتزام او التعهد بتحقيق الهدف) .

- امكانية تطبيقه :

هذا الشرط معلن بشكل صنفى اذ ان قانون البنك المركزي العراقي المذكور آنفاً لم يجعل استقرار الاسعار هو الهدف الاول والاساس له رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه ، فقط حدد القانون مجموعة اهداف كان استقرار الاسعار من بين تلك الاهداف وليس الهدف الاساسي تعتمد امكانية تطبيق هذا الشرط على امكانية التغلب على المشاكل الاخرى التي في حال استهدفت تعارض اهدافها واهداف سياسة استهداف التضخم ويمكن تطبيقه لوجود السياسات الهادفة لتحقيق ذلك .

- المعوقات امام تطبيقه :

ان مشكلة التضخم ليست المشكلة الوحيدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فالركود المصاحب للتضخم والاختلالات الهيكلية وغيرها من المشاكل التي تتشابك فيها تمثل سلسلة غير متناهية من المعوقات التي تمنع الاهتمام بمشكلة التضخم دون غير والزام المؤسسات كافة بالتعهد لتحقيق المستهدف للتضخم ، فالزام المؤسسات بتحقيق هدف وحيد يتعارض وتحقيق اهداف اخرى وتخفيف حدة مشاكل اخرى عانى ويعاني منها الاقتصاد العراقي .

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :
ان الوصول الى حلول معقولة لمشاكل الاقتصاد العراقي تفتح افاقاً واسعة يمكن التغلب على معوقات تنفيذ هذا الشرط ، ويمكن تحقيق هذا الشرط بتطويع التزامات المؤسسات واهدافها الاخرى في خدمة تحقيق هدف استقرار الاسعار ونجاح سياسة الاستهداف خاصة وان الاقتصاد العراقي استطاع الوصول لمعدلات منخفضة للتضخم باتباع اجراءات عدة منها المزايدات وغيرها والتي يتم التطرق اليها سابقاً .

3- الشرط الثالث :

- (استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات ليست مجرد مجاميع نقدية او اسعار صرف يمكن ان تستخدم التقريب ادوات السياسة بل يجب ان تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي) .

- امكانية تطبيقه :
تعتمد اهمية توفر هذا الشرط على انتهاج سياسة استهداف التضخم من عدمها ، ويمكن اعتبارها الشرط متوفر فهناك معلومات ونشرات ودوريات وموقع للبنك متوفرة فيه معلومات كثيرة الا انها تحتاج الى تطوير وتقنية اكثر ، وبذلك تكون امكانية تطبيقه بمستوى يرتقي لتجارب البلدان المستهدفة للتضخم متاحة .

- المعوقات امام تطبيقه :
في حال وجود توجه من قبل الاقتصاد العراقي لتطبيق سياسة استهداف التضخم فان مشكلة عدم وجود انموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الاساسية للاقتصاد القومي ، يوفر لنا معدل التضخم المنتبأ به ، وعدم وجود تنبؤات عن معدل التضخم من خلال انموذج احصائي مثل نماذج متجهات الارتباط الذاتي والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب عملاء السوق المالي والنقدي كافة .

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :
ان نجاح تحقيق هذا الشرط يتوقف على قدرة السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل انموذج قياسي يربط ادواتها بمعدل التضخم مما يعطي لها القدرة في المعدل المستهدف عند انحرافه ، بواسطة ادواتها النقدية لانها مسؤولة عن تحقيق هذه المعدلات في المدة التي اختارتها .

الشرط الرابع :

- (زيادة الشفافية للسياسة النقدية ومصادقيتها من خلال التواصل مع الجمهور والاسواق المالية وتبادل المعلومات معها) .

- امكانية تحقيقه :
كثيرة هي الجهات التي اتخذت من مسألة الشفافية الهدف الذي تدافع عن تحقيقه في المؤسسات كافة سواء الحكومية منها او المدنية ، وقد جاء شرط الشفافية في سياق قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004 ، اي انه تم اقراره وبهذه الامكانية لتطبيقه متوفرة الا ان تطبيق هذا المبدأ لم يكن عاماً فالعديد من الجهات الرسمية تتصف بضعف الشفافية لديها والسبب الذي يقف وراء عدم نجاح هذا الشرط في الاقتصاد هو سيادة جو من الفساد الاداري والمالي والذي استمد من قوته عدم الوضوح والغموض في التصرفات لدى العديد من الهيئات .

- المعوقات امام تطبيقه :
لاشك ان حجم المعوقات التي تقف وراء اعاقه اي شرط تستمد اهميتها من اهمية الشرط وضرورته وشرط مهم كالشفافية التي تعد ركيزة مهمة لانتاج سياسة استهداف التضخم لابد ان تكون معوقات ذات اهمية قصوى وتصعب السيطرة عليها وكما ذكرنا مشكلة الفساد الاداري التي اصبحت متأصلة ومزمنة تتواجد في كل مفاصل الاقتصاد العراقي .

الشرط الخامس :

(زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية انجاز الهدف النهائي من خلال اخضاعه للمساءلة) .

- امكانية تطبيقه :

يعد شرط المساءلة هو شرط ملازم لشرط الشفافية ، فالشفافية وحدها لا تكفي اذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي ، والاقتصاد العراقي يفتقر لمثل هذه الهيئات التي تخضع البنك المركزي للمساءلة عن مدى تحقيقه الهدف .

- المعوقات امام تطبيقه :

نظراً لارتباط المساءلة بشرط الشفافية فمعوقات الشفافية هي معوقات المساءلة نفسها ، الا ان المساءلة لها اهمية قصوى والتي تختلف عن الشفافية فهي تساعد على توضيح ما اذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي او ان الانحرافات كانت متوقعة اثناء تطبيق السياسة النقدية ، كما ان المساءلة تضعف من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية اذ حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الاجل الطويل .

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :

ان نسبة تحقيق هذا الشرط في الاقتصاد العراقي كبيرة فهي ليست بالشرط الصعب التحقيق كالشروط السابقة والتي يرتبط توفرها بمتغيرات اخرى في الاقتصاد العراقي من الصعب السيطرة عليها وبذلك فمسألة تشكيل هيئة تأخذ على عاتقها مساءلة البنك المركزي تعتمد على اختيار النزيه لاعضاءها وتجنب الوقوع في شرك الفساد .

ب - الشروط الاولى :

1- الشرط الاول :

(استقلالية البنك المركزي)

- امكانية تطبيقه :

ان شرط الاستقلالية للبنك المركزي يرتبط بجانب الممارسة اكثر من ارتباطها بالجانب القانوني فلا يهم الاطار التشريعي حتى اذا اعطي استقلالية اكبر للسلطة النقدية اذا لم ينعكس ذلك على الواقع العلمي لها .
والبنك المركزي العراقي منح صفة الاستقلالية بموجب القانون (56) لعام 2004 ،
اذ نصت الفقرة (2) من القانون على ان يتمتع البنك المركزي بالاستقلال وان لايلقى اي تعليمات من اي جهة من الجهات الحكومية او اي مؤسسة حكومية .

- المعوقات امام تطبيقه :

نستطيع القول ان الصعوبات التي كانت تقف دون تحقيق استقلالية البنك المركزي و استطاعت السلطة النقدية وبالتالي تم تحقيق شرط استقلالية البنك المركزي .
ومن الصعوبات التي واجهت تحقيق هذا الشرط هو زيادة النفقات الحكومية بشكل كبير نتيجة للزيادات التي سبق ذكرها وبالتالي عجز الايرادات الحكومية عن تغطيتها وهذا بدوره يضع ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرف مما يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الاستهدافات الموضوعية وبالتالي اجبار البنك المركزي التكيف في سياسته النقدية حسب الظروف السائدة .

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :

يعد شرط الاستقلالية هو شرط متوفر وناجح من الناحية التطبيقية الا ان تجربة العراق لاتزال غير ناضجة وبالتالي تحتاج لمزيد من الدعم وتعزيز اكثر لاستقلالية البنك المركزي

الشرط الثاني :

(امتلاك هدف وحيد والذي يلزم السلطة النقدية بعدم استهداف اي استهدافات اسمية اخرى بجانب استهدافها للتضخم يمكن ان يؤدي الى الانحراف عن تحقيق هدف استقرار الاسعار) .

امكانية تطبيقه :

يعتمد الاقتصاد العراقي الاستهدافات الوسيطة (كسعر الصرف وعرض النقد) كمعادلة لتخفيض معدلات التضخم ، وان مسألة التخلي عنها واعتماد استهداف مباشر (استهداف التضخم) يتطلب العديد من الاجراءات والتي يأخذ تطبيقها وقت طويل ، وبالتالي فان مرحلة الانتقال لاستهداف مباشر يتطلب التخلي عن الاستهدافات الاسمية الاخرى مثل الاجور او مستوى التشغيل او سعر الصرف الاسمي .

المعوقات امام تطبيقه :

ان الانتقالات الكبيرة لرؤوس الاموال والتي تستدعي تحقيق هدف استقرار سعر الصرف ، تمثل المعوق الاكبر لتحقيق معدل تضخم منخفض ، مما يؤثر في مصداقية السياسة النقدية ، فعندما يتم تحديد معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دول اخرى يترتب عليه قبول صانعي السياسة الاقتصادية داخل الدولة (العراق) بمعدل التضخم في الدول الاخرى .

- امكانية نجاح هذا الشرط :

وفقاً للمعوق اعلاه فان حصول تضارب بين الاهداف امر طبيعي وبالتالي يصعب على صناعي السياسة النقدية اعطاء الاولوية لهذين الهدفين (استقرار سعر الصرف ، تخفيض التضخم) وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة ، لتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر صرف مرن الى الحد الذي يكون فيه التضخم له الاولوية في حالة حدوث اي تعارض لذا يكون الطريق الاكثر امناً لتفادي تلك المشاكل ان لا تكون اي متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر الى هدف التضخم المنخفض في الامد الطويل هو الهدف الوحيد والاساسي للسياسة النقدية .

الشرط الثالث :

(وجود علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ، اي يجب ان تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم)

امكانية تطبيقه :

تفتقر السلطة النقدية في الاقتصاد العراقي الى وجود انموذج ديناميكي للتضخم نستطيع من خلال تقدير معدلاته المرغوبة ، والتحكم فيها وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة .

المعوقات امام تطبيقه :

المعوق الاكبر هو عدم توفر اسواق مالية لراس المال المتطورة لاستخدامها لنقل اثار الادوات المتاحة لدى السلطة النقدية على النشاط الاقتصادي اذ ماحدثت انحرافات التضخم المستهدف عن قيمته او مداه معدل التضخم وتصحيحها في الوقت المناسب .

- امكانية نجاح هذا الشرط :

يجب على السلطة النقدية ان تكون قادرة على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل انموذج قياسي يربط ادواتها بمعدل التضخم مما يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند انحرافه بواسطة ادواتها النقدية لانها مسؤولة عن تحقيق هذه المعدلات في المدة التي اختارتها .

خطوات التطبيق :

الخطوة الاولى : تعيين الجهة المسؤولة عن اعلان هدف سياسة استهداف التضخم ويتطلب ان تكون الجهة تتمتع باستقلالية تامة في اتخاذ القرارات ، ولا ضرر من وجود تنسيق بينها وبين الحكومة ، والانسب لهذه المهمة البنك المركزي باعتباره اكثر استقلالية من وزارة المالية والبرلمان والهيئات الاخرى ذات الارتباطات النسبية بالسلطتين المالية والنقدية .

الخطوة الثانية : قيام الجهة التي تقع عليها مسؤولية الاعلان بنشر معلومات تتعلق بتحديد معدل التضخم المستهدف والمدة الزمنية التي تتطلبها للوصول الى هذه المعدلات .

الخطوة الثالثة : تصميم الافق الزمني المناسب للاستهداف ويعتمد طوال المرحلة الزمنية على حجم الاختلاف بين المعدل الحالي للتضخم والمعدل المستهدف ، اذ تطول المدة كلما كان الاختلاف كبير والعكس صحيح ، والافضل وضع مدى سنتين لمدة التطبيق على ان تتضمن جميع التباطوات الزمنية للسياسة النقدية .

الخطوة الرابعة : ان تحديد المدى الزمني يتطلب تحديد مؤشر مناسب لحساب معدل التضخم المستهدف وبذلك فان اعتماد مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك يحقق هذا الغرض .

الخطوة الخامسة : تحديد مستوى الاستهداف على ان يكون الاستهداف مدى وليس نقطة مابين (3-4) % سنوياً ليسمح بهامش تحرك في مجال او مع لمواجهة صدمات العرض الكلي (كالتغيرات في معدلات التبادل التجاري ، الضرائب غير المباشرة ، تغير نمط الانتاج ، تكنولوجيا جديدة وغيرها) . وبالرغم من ان تبني بمعدل مستهدف يعطي مصداقية اكبر في التطبيق الا ان اعتماد مدى مستهدف يقلل من المصداقية لكنه يزيد من المرونة في التطبيق ، وهذا مناسب للاقتصاد العراقي الذي هو تعرض دائم لاحداث غير متوقعة .

الخطوة السادسة : القيام باستهداف التغيرات الجوهرية التي تسبب التضخم وليس الطارئة باعتبارها الاله في الاقتصاد وتتصف بالدوام والاستمرارية ، كما ان الاقتصاد العراقي معرض بشكل دائم لتغيرات طارئة موسمية وتطورات طبيعية تسبب الارتفاعات بالمستوى العام للأسعار لكن سرعان ماتنتهي بسبب اتصافها بالدورية وعدم الثبات .

الخطوة السابعة : بعد اعلان الهدف المستهدف وتوضيحه لجميع السلطات النقدية والمالية والحكومة والمؤسسات ذات العلاقة ، يتوجب تظافر الجهود لتحقيق الهدف وذلك بالقيام باجراءات مشددة في محاولة لتنسيق ادوات السياسات المالية والنقدية معا وجعلها سياسة الاستهداف عبر الزاما رسمياً بتحقيق الهدف المعلن .

الخطوة الثامنة : بناء انموذج قياسي متقدم قادر على التنبؤ بعلاقة السياسة النقدية مع معدلات التضخم لتقليل حجم الانحرافات عن المعدل المستهدف والتصدي لها عبر حزمة من الاجراءات الانكماشية للسياسة النقدية ، وبهذا فان انتهاج استراتيجية المعلومات الشاملة تمكن ايضا البنك المركزي من اعتماد اليات فنية متطورة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي .

الخطوة التاسعة : يتمثل الهدف الاساس للسياسة النقدية في اطار استهداف التضخم في الوصول الى معدل التضخم المحدد ، ولا يمكن ان يتبع بهدف اخر مالم يكن منسجماً و غير متعارض مع الهدف الاساس ، فهناك اهداف اخرى تكون مستهدفة كتحقيق مستوى التشغيل الكامل ، وبالرغم من تعارض هذان الحدثان في الالمد القصير ، الا ان السياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم يمكن لها تحقيق هدف العمالة الكاملة في الالمد الطويل ، ففي سياسة استهداف التضخم تكون اهداف السياسة النقدية واهداف السياسة المالية متفاعلة ضمناً مع بعضها البعض ، بحيث يجب ان تؤخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم ، وفي السياق نفسه يجب ان تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم .

الخطوة العاشرة : اعتماد مبدأ الشفافية في الاقتصاد وبشكل تام وليس بشكل مبدئي او فردي ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالقضاء نهائياً على الفساد المالي والاداري الذي اصبح متفشى في الواقع الاقتصادي .

الخطوة الحادي عشر : اخضاع البنك المركزي للمساءلة عن سير سياسة الاستهداف ، من قبل جهة تكون مستقلة عن البرلمان والحكومة ، تتمتع باستقلالية تامة في اتخاذ قراراتها وتكون غير ملائمة بتطبيق بنود او شروط معينة من قبل اي جهة او سلطة ماعدا شرط النزاهة والاستقلالية التي يجب ان تتمتع بها لضمان عدم سيطرة اي جهة على سير عملها .
وبذلك تكون شرعية الجهة المسؤولة مستمدة من وجودها ذاتياً ولا تستمد شرعيتها من شرعية جهة اخرى ، حتى لا تكون تابعة لها .

الخاتمة

الاستنتاجات :

- 1- وجود علاقة سببية مباشرة وبتجاه واحد من التضخم الى تقلبات اسعار الاسهم وللاسواق العينة كافة مما يقدم
أ- دليلاً تطبيقياً لفرضية : (Fisher) : ودحضاً للأساس النظري للفرضيات البديلة ، القائم على وجود علاقة سببية غير مباشرة بين التضخم واسعار الاسهم .
ب- دعماً لفرضية السوق الكفوءة ، اي ان اسعار الاسهم قد عكست جميع المعلومات التي يمكن استنباطها من دراسة البيانات التاريخية (السابقة) عن التضخم .
- 2- كان التضخم المتوقع تأثير ايجابي ، وله دور في تفسير جزء من تقلبات اسعار الاسهم في اسواق عينة الدراسة في الاجل القصير ، الامر الذي يقود الى امكانية اعتبار الاسهم وسيلة تحوط ضد التضخم وهذا الاستنتاج يقدم دعماً اضافياً لفرضية (Fisher) ، ويدحض افتراض العلاقة العكسية للفرضيات البديلة .
- 3- اظهر التضخم غير المتوقع تأثير سلبياً واهمية في تفسير جزء من تقلبات اسعار الاسهم .

التوصيات :

- 1- الاستفادة من النتائج التي تم التوصل اليها وفي اتخاذ قرارات البيع والشراء الخاصة بالمتعاملين في الاسواق .
- 2- اعتبار النتائج التي تم التوصل اليها نقطة اهتمام للقائمين على شؤون سوق العراق للاوراق المالية لتدعيم الجوانب المرتبطة بكفاءة السوق ورفع مستواه وزيادة شفافية البيانات المالية الخاصة باداء الجهات المصدرة للاوراق المالية .

المراجع :

المصادر العربية :

- 1 (الحلبي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة د. عطية مهدي سلمان ، مراجعة د. عبد المنعم السيد علي ، ج2 ، المستنصرية ، بغداد ، 1980 ، ص 130-139 .
- 2 (المعهد المصرفي المصري ، الندوة الاولى ، السياسات الاقتصادية الكلية والاداء الاقتصادي الكلي ، اكتوبر ، ص5 .
3. (المعهد المصرفي المصري ، الندوة الثانية ، السياسات الاقتصادية الكلية والاداء الاقتصادي الكلي ، اكتوبر ، 2003 ، ص8 .
- 4 (المعهد المصرفي المصري ، الندوة الثانية ، السياسات الاقتصادية الكلية والاداء الاقتصادي الكلي ، ص7 .
- 5 (المعهد المصرفي المصري ، سياسة استهداف الضخم ، وقائع الندوة الثانية ، القاهرة ، مصر ، ديسمبر 2003 ، ص17 .
- 6 (بول سام ولسون وآخرون ، الاقتصاد دار ماكجرو هيل ، 200 ، ص736 .
- 7 (توماس ماير دوستيبري جيمس س اليبير روبرت ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ.د السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص432 .
- 8 (جيمس جوار تيني ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ ، الرياض ، 1988 ، ص – ص 306-308 .
- 9 (حسام داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، جامعة البلقاء التطبيقية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010 ، ص75 .
- 10 (د. فلاح خلف الربيعي ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، بغداد ، 2006 ، ص – ص 34 – 35 .

- 11 (د. هدى العزاوي ، درر الضرائب في تمويل الموازنة العامة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الضريبي الاول للفترة (17-18) ، 2001 ، بغداد ، ص 17 .
- 12 (رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، ط1 ، القاهرة ، 1996 ، ص - ص 58-74 .
- 13 (رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 ، ص-ص 53-63 .
- 14 (سعود بن هاشم جليدان ، سياسة استهداف التضخم ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، 2010
- 15 (عبد القادر رمضان محمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط1 ، جامعة الاسكندرية ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، القاهرة ، 2004 - 2005 ، ص-ص 173 - 176 .
- 16 (فايز ابراهيم حبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط4 ، جامعة الملك سعود ، مطبعة الفرزدق التجارية ، الرياض ، 2000 ، ص 327 .
- 17 (مايكل ايد جمان ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، 1999 ، ص - ص 425-426 .
- 18 (ناجي التوني ، استهداف التضخم والسياسة النقدية ، اصدارات جسر التنمية ، 2000 ، ص 6 .
- 19 (ناظم محمد نور الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص 266 .
- 20 (ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص 266 .
- 21 (نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، مؤسسة الثقافة الجامعية القاهرة ، 1973 ، ص - ص 73 - 78 .
- 22 (جيمس جواز تيني ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلية ، الاختيار العام والخاص ، دار المريخ ، الرياض ، 1988 ، ص - ص 306 - 308 .

23) توماس ماير دونسيرى جيمس الير روبرت ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ.د السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص432 .

24) على نبع صايل ، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-2000) والسبل المقترحة لمعالجته ، رسالة ماجستير ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004 ، ص13 .

المصادر الاجنبية :

25)B. S . T & Bernanke & f.s lau bach & A.S Mishkin & A . S sposen , inflation , targeting ; lesson s frome the international experience " , princetion university , press , uk , 1998 , p.10 .

26) Economics , faculty of the Virginia plytechnic instituteand state . july , 2002 .

27) Eser tutar , " inflation targetion indeveloping countries and its applicability to the Turkish economy " , mn thesis of artsin

28) F.S Mishkin , " Inflation targeting " , July ,2001 , Cit , P.12 .

29) F.S Mishkin , "" inflation targeting in emerging countries , op-cit , P.106 .

30) Mishkin . F. S , " Inflation Targeting " , July , 2001 , P.10 .

31) Mishkin . F.S " Inflation in Emerging market countries " , Amerian Economic , Vol go , No 2 , may 2000 , P 105 .